بنك السودان المركزي

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي

Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الاولى العدد (٦)
October ٢٠١٠ اكتوبر

Website: http://www.cbos.gov.sd

المحتويات

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: 4

2-1 التضخم 4

2-2 عرض النقود: 4

2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 8

2-4 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي: 8

2-5 موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات. 11

2-6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 14

منحني العائد علي شهادات شهامة:- 16

منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية: . 9**Error! Bookmark not defined.**

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (اكتوبر 2010)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (October 2010)

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وهى تعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

I- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

مازالت تداعيات الازمة المالية العالمية لم تبارح مكانها بعد الاعلان عن اغلاق 4 مصارف امريكية ليصل بذلك عدد المصارف المغلقة الى 143 مصرفاً فى العام 2010م مقارنة ب 140 مصرف فى العام 2009م مما يصعب عملية التعافى لقطاع المصارف والاسواق المالية بشكل عام فى الاقتصاديات المتقدمة، وبالتالى يصل عدد البنوك المغلقة 311 بنكاً ، وما زال هناك 775 بنكاً يعانى مشاكل كبيرة تمثل تقريباً 10% من جملة المصارف الامريكية . ومن المتوقع ان تصعب نتيجة انتخابات النصف الثانى للكونغرس الامريكى من تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى فى الادارة الامريكية بعد صعود الجمهوريين، وبالتالى ستواجه ادارة اوباما كثير من التعقيدات فى تنفيذ السياسات المتعلقة بالقطاع الاقتصادى على وجه العموم . وفى المقابل استمر التعافى فى اقتصاديات الدول الصاعدة والدول النامية بوتيرة اعلى مما كان متوقعاً وقلت مشاكل الدين العام فى اقتصاديات الدول الاوربية بعد تدخلات صندوق النقد الدولى والاتحاد الاوروبى الا ان المخاوف المترتبطة بالتعديلات فى اسعار صرف اليورو التعادلية مع معظم العملات الرئيسية مازالت قائمة فقد حققت المراكز المالية فى العديد من المصارف على مستوى العالم ارباحاً او خسائراً عالية بسبب تغييرات اسعار الصرف العالمية والتعرض لمخاطر سعر الصرف .

اعتمد صندوق النقد الدولى الاقتصاد الصينى فى المستوى الثالث عالمياً واجرى اصلاحات فى نظام التصويت فى طريقها للتطبيق حول مشاركة الصين والدول الاقتصادية الصاعدة فى مسؤولياتها تجاه النظام النقدى الدولى والذى

انتزعت بموجبه الدول الصاعدة اقتصادياً نسبة 6% من قوى التصويت فى الدول المتقدمة، مما يعنى اعادة هيكلة الاقتصاد العالمى حسب توصيات مجموعة ال20 والتى طالبت برفع تمثيل الاقتصاديات الصاعدة حديثاً والتى نتجت عن ارتفاع مستويات الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاديات الصاعدة وأيضاً الاهتمام بالدور الذى تلعبه فى اصلاح النظام النقدى الدولى .

حذرت الصين من ازمة مالية جديدة تنجم عن ضخ وطباعة مزيد الدولار فى السوق العالمى، مما يشير الى بوادر حرب العملات والتى تعيد الى الاذهان سياسة افقر جارك ابان فترة الحرب العالمية وفترة ما بين الحربين قبل تدشين نظام بريتون وودز، وتكمن قوة الاقتصاد الصينى فى القاعدة التصنيعية الصلبة والموجهة للتصدير مما جعل الصين ماكينة التجارة العالمية والتى قادت عملية التعافى من الازمة المالية العالمية منذ بداية هذا العام، ومن البديهى ان تعترض الصين على سياسة خفض الدولار لانها ستفقد نسبة مقدرة من احتياطياتها بالنقد الاجنبى والتى فاقت 2.5 ترليون دولار (الدولة الاولى فى العالم من حيث احتياطيات النقد الاجنبى) وهى موزعة فى سلة من العملات يمثل الدولار 60% من هذه السلة ويقدر 1.5 ترليون دولار هو حجم الاستثمار فى المحافظ الامريكية (تمويل السندات والخزانة الامريكية) ، ولذلك فان اى انخفاض فى الدولار يمثل خسارة للاحتياطيات الصينية وأى ارتفاع لليوان يعنى انخفاض تنافسية الصادرات الصينية .

أقر اجتماع مجلس محافظى البنوك المركزية للكوميسا (والذى استضافه بنك السودان المركزى مؤخراً) تسريع التكامل الاقتصادى عن طريق تطوير نظام التسويات والمدفوعات والرسوم الجمركية الصفرية فى اتجاه تدعيم روابط التجارة والاستثمار واندماج اقتصاديات دول المنطقة وتسلم السودان رئاسة الدورة ويعكف البنك المركزى على دراسة اليات التكامل والاتحاد النقدى عقب حقب وفترات زمنية محددة وصولاً الى تحقيق السوق المشتركة والاتحاد النقدى وفقاً للخصائص المتعارف عليها فى هذا المجال والتى تتضمن بالاضافة الى تحرير حركة التجارة البينية تشجيع حركة الاستثمار وانشاء الشراكات الاستراتيجية والمشروعات المشتركة كترتيبات اقليمية لضمان انتقال وتوطين التكنلوجيا، ايضاً تحسين نظام المدفوعات وتقليل الاعتماد على العملات الحرة فى تسوية المعاملات وتنسيق ادارة نظم الصرف والاهتمام بتنسيق السياسات النقدية والمالية لتحقيق معايير الانضمام للاتحاد النقدى مع مراعاة الظروف والاوضاع الاقتصادية للدول الاعضاء، وهناك اهداف سياسية يمكن قراءتها من تحرك السودان نحو الكوميسا تشمل توطيد

العلاقات الخارجية لجهة دعم التعاون الاقتصادى مع دول الجوار الافريقى والبحث عن فرص تكامل اقتصادية حقيقية على غرار تجربة تصدير النفط الى اثيوبيا ليكون صادر النفط الى دول الكوميسا بمثابة رابط اقتصادى استراتيجى لخدمة الاهداف التنموية والاهتمام بمشكة الطرق والبنيات التحتية الاخرى التى تؤدى الى توسيع فرص التجارة والاستثمار وبالتالى يمكن ان يسهم تكتل الكوميسا فى تقريب مؤشرات التنمية فى تحسين وتقريب مستويات دخل الفرد ومعدلات النمو الاقتصادى ومؤشرات التنمية البشرية .

هناك تزايد فى الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر اكتوبر 2010م، الامارات العربية (1.3%)، كوريا (4.10%)، اليابان (– 0.9%)، الهند(9.8)، منطقة اليورو (1.8%) الصين، (3.6%) السعودية (5.8%)، مصر (13.3%)، ويتوقع ان تنعكس هذه التذبذبات على سعر الصرف الجنيه السودانى ومعدلات التضخم الداخلية فى البلاد، ولذلك تاتى جهود المحافظة على الاستقرار الاقتصادى بموجب موازنة العام 2011م وموجهات السياسة النقدية والتمويلية لتحقيق استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم .

2– أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

2–1 *التضخم:*

هناك ارتفاع طفيف فى معدل التضخم الكلى من 9.2% فى شهر سبتمبر 2010م الى 9.7% فى شهر اكتوبر ، ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار الحبوب الغذائية بينمالم يطرأ اي تغيير علي معدل التضخم الاساسي فبلغ 8.9% لشهر اكتوبر 2010 وارتفع التضخم المستورد الي 6.7% في شهر اكتوبر 2010م ، وبالرغم من ارتفاع حجم الدين العام فى الاقتصاد وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالى تنامى الكتلة النقدية بمعدلات عالية وانخفاض سعر العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف) كنتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد السودانى الا انه يمكن القول بان هناك سيطرة على معدلات التصخم بطريقة متوازنة مع توفير السيولة فى الاقتصاد حسب بيانات القطاع النقدى، وهناك قدر كبير من الاستقرار النقدى نتج عن سياسات البنك المركزى لتحجيم النمو النقدى خلال الاشهر القليلة الماضية واجراءات ضبط الاستيراد من قبل البنك المركزى وزارة المالية والسلطات الجمركية، بالاضافة الى اجراءات ضبط سوق النقد الاجنبى ، وبدون ذلك لارتفعت معدلات التضخم بمعدلات اعلى بكثير، لان الضغوط التضخمية الحالية

هى نتاج تداعيات الازمة المالية العالمية والتى تحدث التضخم بفترات ابطاء اطول بالاضافة الى الاثار الديناميكية لارتباط التضخم بتغييرات سعر الصرف ونمو الكتلة النقدية والتضخم المستورد وانخفاض الانتاج الحقيقى فى الزراعة والصناعة مما يتطلب تضافر جهود وزارات القطاع الاقتصادى لتشجيع الانتاج المحلى لتحقيق الأكتفاء من الغذاء والتنسيق بين السلطات النقدية والمالية لتحجيم التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى ظل الظروف التى تمر بها البلاد والتى تتطلب قدر أكبر من التنسيق وانشاء ادارة عليا لادارة الاقتصاد تتمكن من انفاذ القرارات ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج على قدر عالى من الفعالية.

الشكل رقم (1)التضخم من ابريل- أكتوبر 2010م

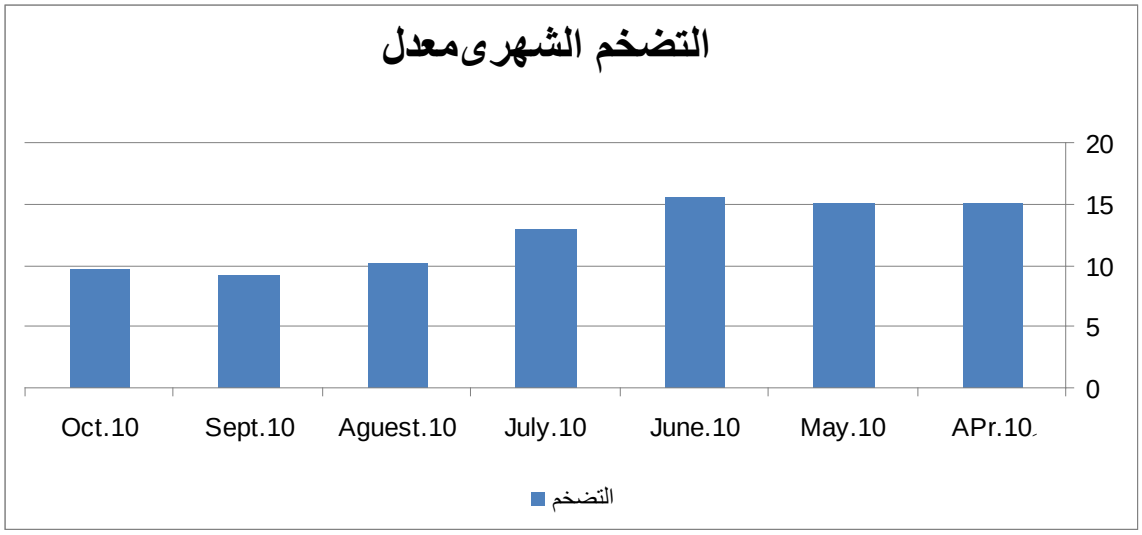

2-2 عرض *النقود*[1]:

ارتفع عرض النقود بنهاية أكتوبر 2010م الى 33308 مليون جنيه مقارنة بـ 33263مليون جنيه بنهاية سبتمبر 2010م حيث بلغ حجم النقود خارج الجهاز المصرفى 8546 مليون جنيه ، والودائع تحت الطلب 9620 مليون جنيه وشبه النقود 15142 مليون جنيه .

الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة فى عرض النقود يناير –أكتوبر 2010م

[1] بيانات تقديرية

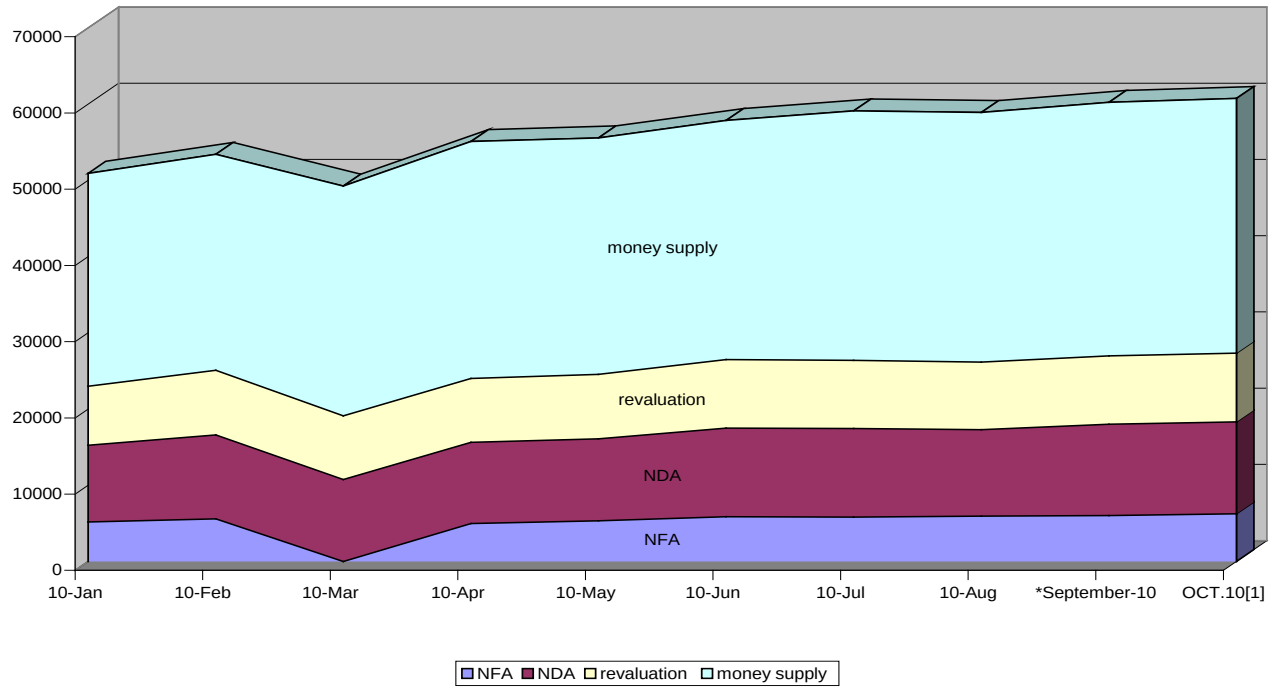

الشكل رقم (3) مكونات عرض النقود يناير –اكتوبر 2010م

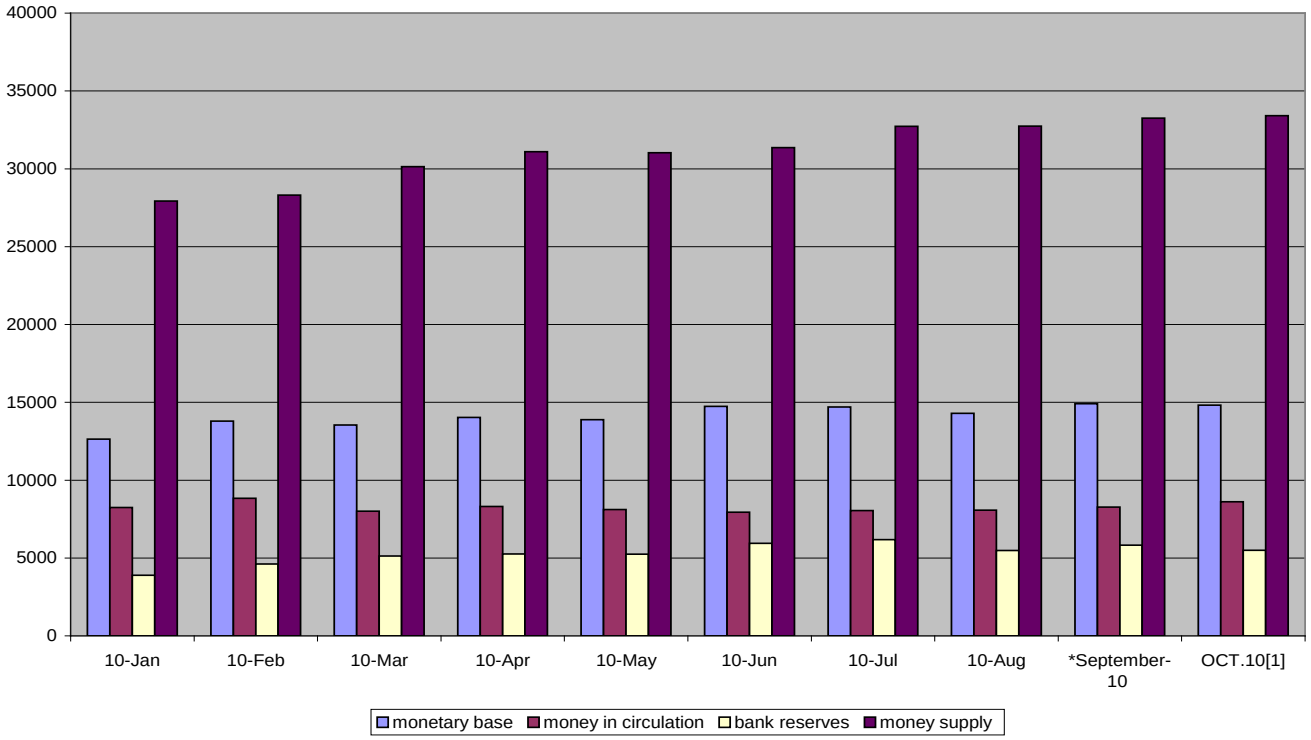

الشكل رقم (4) المضاعف النقدى من يناير الى اكتوبر2010م

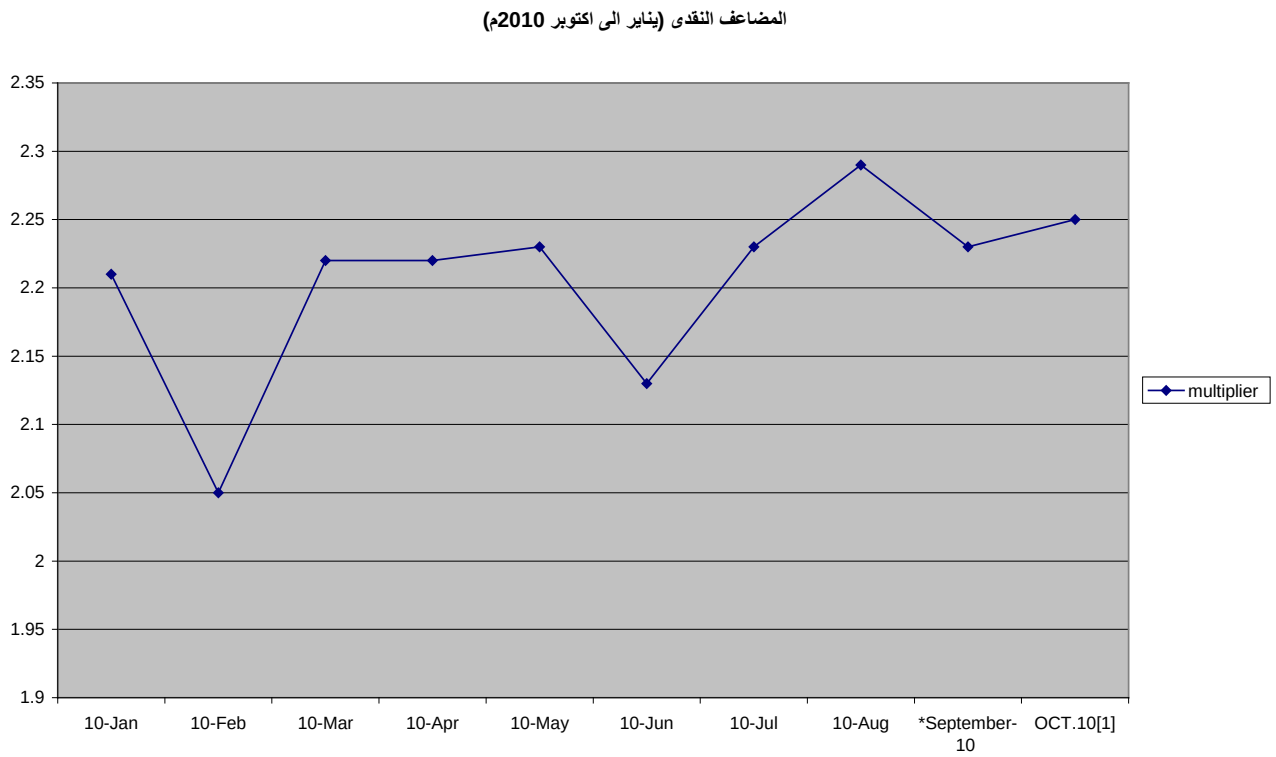

الشكل (5) معدل النمو التراكمى لعرض النقود من يناير الى اكتوبر2010م

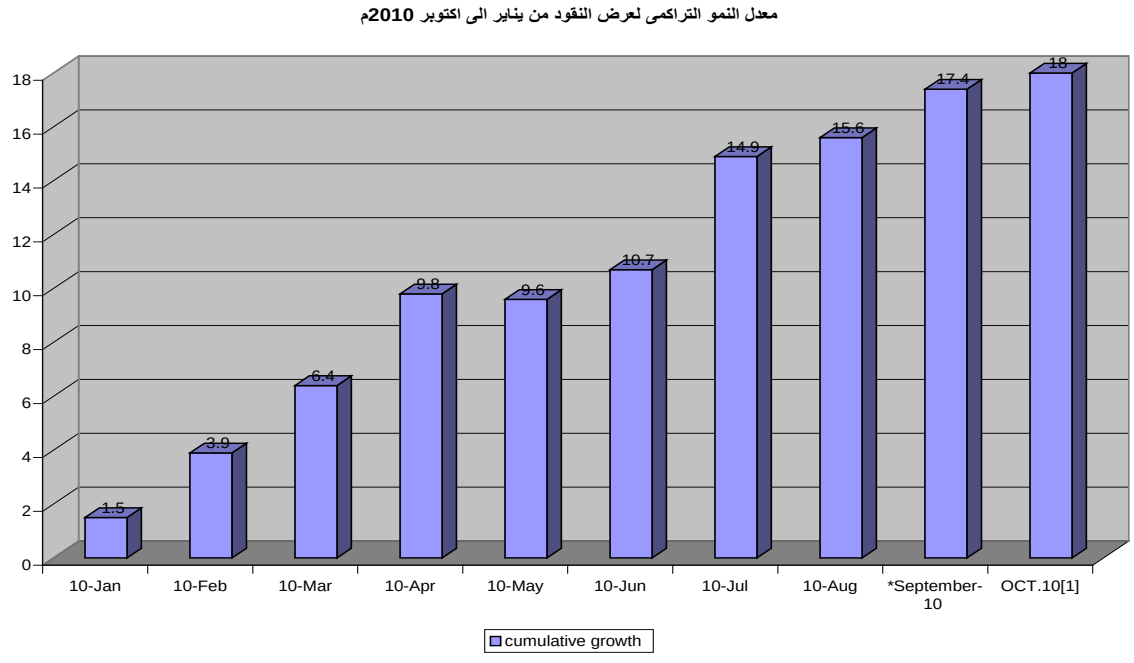

جدول (1) العوامل المؤثرة على عرض النقود يناير –اكتوبر 2010م

	NFA	NDA	revaluation	monetary base	money in circulation	bank reserves	multiplier	money supply	cumulative growth
Jan–10	-5172	10065	7744	12636	8251	3886	2.21	27934	1.5

Feb–10	5577 –	11017	8493	13789	8832	4620	2.05	28314	3.9
Mar–10	5563 -	10740	8366	13543	8010	5127	2.22	30132	6.4
Apr–10	4982 –	10643	8368	14028	8309	5264	2.22	31099	9.8
May–10	5327 –	10758	8451	13881	8116	5252	2.23	31030	9.6
Jun–10	5877 –	11615	9000	14738	7945	5941	2.13	31356	10.7
Jul–10	5817 –	11632	8937	14707	8043	6182	2.23	32727	14.9
August –10	5931 –	11365	8860	14294	8074	5485	2.29	32742	15.6
September–10	6026 –	11965	8978	14917	8276	5823	2.23	33255	17.4
OCT.10*	–6250	12052	9019	14821	8616	5500	2.25	33416	18

*بيانات تقديرية حتى 11 اكتوبر 2010م

٢ ٣ *سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:*

انخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدي بنك السودان المركزي انخفاضاً طفيفاً من 2.367 في سبتمبر الي 2.366 في اكتوبر 2010م وارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.09 جنيه في شهر سبتمبر الى 3.2876 في شهر اكتوبر 2010 ، وهناك ترتيبات نقدية وحزمة اجراءات من شانها ان تعمل على تعديل نظام سعر الصرف الى نظام اكثر مرونة وتحفيز المصدرين مما يؤدى فى المدى البعيد الى انخفاض قيمة الدولار مقابل الجنيه السودانى عبر الية التدخل فى سوق النقد الاجنبى واستخدام ادوات البنك المركزى للتحكم فى عرض النقود واجراءات الحد من الطلب على النقد الاجنبى والتى من شانها ان تقلل العجز فى الحساب الجارى . الا انه لابد من الاشارة الى ضرورة تنسيق شركات الاتصال مع البنك المركزى عند تحويل ارباحها لتأكيد تحقيق البرامج لاهدافها فى ظل الظروف التى تمر بها البلاد وفقاً لتخطيط واضح يسهم فى استقرار سوق النقد الاجنبى ويضمن تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر وبالتالى سهولة انسياب تحويلات ارباح الشركات .

الا انه لابد من الاشارة الى انه لن يتم تقديم اى تسهيلات للمستثمرين اذا لم يتم تسجيل راس المال الاجنبى طرف البنك المركزى والتاكد التام من مزاولة النشاط المصدق به فى الاستثمار وبالتالى يهيب البنك المركزى بالجهات المختصة فى وزارات القطاع الاقتصادى الى ضرورة متابعة الاستثمار والتنسيق الكامل مع السلطات النقدية والمالية .

2– 4 *التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:*

استمر بنك السودان المركزي بتوجيه البنوك التجارية لتمويل القطاعات الانتاجية ، وحسب الدراسات التى اجريت حول التمويل المصرفى فى ورشة عمل ادارة البحوث والتنمية حول التمويل المصرفى : الفرص والتحديات والتى قدمت فيها عدد من الاوراق تناولت مصادر تمويل التنمية الاقتصادية المختلفة واهتمت بشرح وتوضيح صيغ التمويل الاسلامية واجراءات الرقابة والاشراف المصرفى وجهود التمويل الاصغر، وبالتالى يتوقع ان تهتم السياسة التمويلية فى العام 2011م بتحديد محفزات لتوجيه التمويل للقطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) وذلك بدون اللجوء الى اليات السقوف الائتمانية ، والاهتمام بصيغ الاجارة المنتهية بالتمليك وتحفيز تطبيق صيغة المشاركة وصيغ التمويل الاسلامية المجازة منعاً للتعثر ودرءاً لمخاطر التمويل، ايضاً يهتم البنك المركزى بحشد الموارد لتنشيط سوق الاوراق المالية وجذب المدخرات لتمويل التنمية ، وستكون هناك خطوات داعمة للاستفادة من نماذج الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام Public Private Partnership (PPP) بالتنسيق مع وزارة المالية لانفاذ مشروعات تنموية وخدمية تساهم فى دفع عجلة التنمية بالبلاد .

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ استمرار الارتفاع النسبى للتمويل المصرفى لجميع القطاعات الانتاجية ، وزيادة تدفق التمويل لكل القطاعات بالعملتين المحلية والاجنبية خلال شهر سبتمبر 2010 ، حيث سجل تمويل التجارة المحلية والواردات على اعلى نسبة تغير بلغت 14.0 % ، ثم القطاع الزراعى . 10.5% القطاع الصناعى 10%، وهى توضح بجلاء اهمية الاجراءات التى سيتخذها البنك المركزى فى السياسة التمويلية للعام 2011م لتوجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية وفقاً لخطة مدروسة وحوافز محددة تتطلب قدر كبير من تعاون البنوك التجارية ومعرفة دقيقة باهمية الاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمية ومجابهة تحديات توفير التمويل للانشطة الزراعية المختلفة لاستغلال الاراضى الزراعية الخصبة والمياه المتوفرة .

ايضاً يهتم البنك المركزى بقطاع الطاقات المتجددة وبالتالى يمكن الاستفادة من الفرص التى تقدمها عمليات توفير الطاقة الشمسية وتوفير الطاقة للانتاج الزراعى والصناعى مما يسهم فى تشجيع الصادرات غير البترولية، وهناك برامج للاستفادة من توظيف عائدات البترول للبنيات التحتية وتطوير الزراعة والصناعة لاستدامة التنمية ورفع مستويات المعيشة .

من حيث الصيغ بلغت نسبة مساهمة المرابحة 66% ، الاخرى 12% ، المشاركة 8% ، المقاولة 5% ، المضاربة 4% ، السلم 3% ،الاجارة 1% من اجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعمله المحلية لشهر سبتمبر 2010م ، عليه ستكون هناك اجراءات وتدابير من شانها ان تساعد فى تطبيق صيغ التمويل الاسلامية الاخرى والابتعاد عن صيغة المرابحة لارتباطها الوثيق بالتعثر من ناحية وامكانية الاخلال بالقواعد المنظمة لعمليات التمويل ، ولذلك يحظر البنك المركزى المرابحات الصورية ويشجع المرابحات وفقاً للضوابط الشرعية .

الجدول رقم (2)رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات – شهر سبتمبر 2010 * :

مليون جنيه

القطاع	*محلي*	*اجنبي*	*المجموع*	*النسبة %*
الزراعة	2,200.5	6.9	2,207.4	10.5
الصناعة	1,460.7	624.5	2,085.2	10.0
الصادر	417.9	27.4	445.4	2.1
النقل والتخزين	987.1	57.8	1,044.9	5.0
التجارة المحلية	2,793.6	230.1	3,032.7	14.4
الوارد	1,364.2	1,380.8	2,745.0	13.1
اخري	8,105.0	1,287.0	9,392.0	44.8
المجموع	17,328.9	3,614.5	20,943.5	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي *بيانات تقديريه

الشكل رقم (6) توزيع التمويل المصرفى حتى سبتمبر 2010م

توزيع التمويل المصرفى اغسطس 2010م

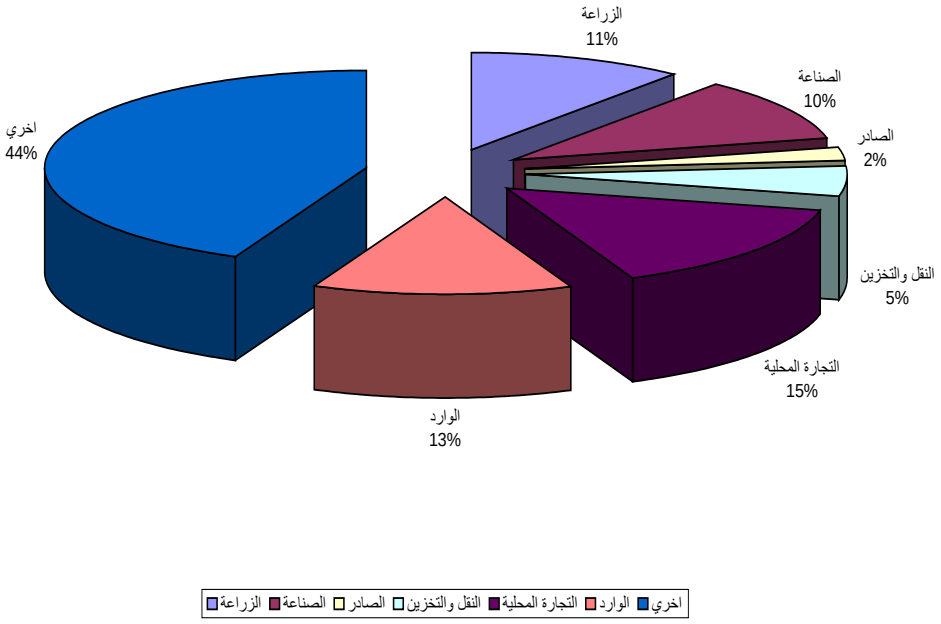

*بيانات تقديريه

2-5 *موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:*

تحسن موقف التجارة الخارجية للبلاد خلال الربع الثالث لعام 2010م، فقد ارتفعت الصادرات غير البترولية ، ودخلت مناطق جديدة فى دائرة التنقيب عن الذهب، بالاضافة الى حلول موسم الهدى والذى ادى الى تحسين حصيلة الدولة من موارد النقد الاجنبى .لكن استمرت ضغوط البنود الاخرى فى الحساب الجارى وحساب رأس المال والتى ولدت عجزاً كلياً فى ميزان المدفوعات حسب تفاصيل ميزان المدفوعات الموضحة فى الجدول رقم (4) .

الجدول رقم(3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة من يناير حتى اكتوبر 2010

المبالغ بملايين الدولارات

السلعة	القيمة حتى اكتوبر 2010م	النسبة
اللحوم	2	0.15%

الحيوانيات الحية	17	1.27%
سمسم	7.9	0.59%
الصمغ العربى	1.4	0.10%
الجلود	0.3	0.02%
قطن	0.9	0.07%
ذهب	93.5	7.01%
اخرى	10.4	0.78%
الاجمالى	1333.4	100%

المصدر الادارة العامة للجمارك

شكل رقم (7) الصادرات غير البترولية حتى اكتوبر 2010م

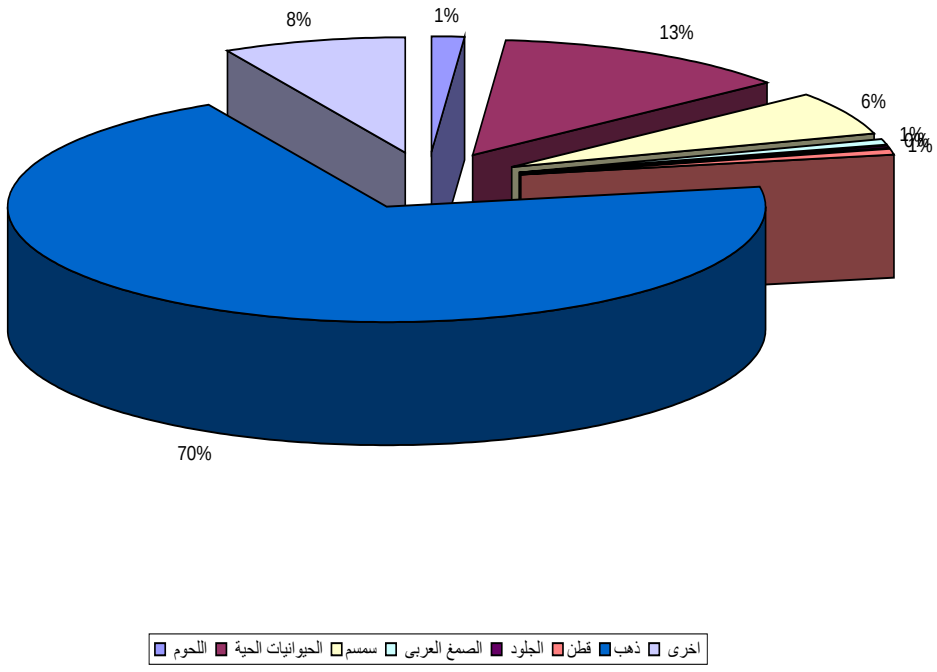

يلاحظ نمو حصيلة الصادرات غير البترولية بشكل مضطرد خلال العام 2010م ، ويرجع ذلك الى ارتفاع حصيلة صادر الذهب والذى مثل 70% من جملة الصادرات، ويتوقع ان ترتفع حصيلة صادرات الذهب خلال الاشهر القليلة القادمة نتيجة للتعدين التقليدى للذهب والذى اصبح مصدر دخل لكثير من الافراد والشركات وساهم فى توظيف عدد مقدر من العمالة بالاضافة الى الجهود التى تبذلها وزارة التعدين فى عقد اتفاقيات للتنقيب عن الذهب بكميات تجارية فى عدد من الولايات وبالتالى سيسهم ذلك فى توفير موارد النقد الاجنبى لتمويل التنمية ودعم استقرار سعر الصرف .

الجدول رقم(3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة من يناير حتى اكتوبر 2010

المبالغ بملايين الدولارات

الواردات	الغذاء	النقل	المصنوعات	الآلات والمعدات	اخري	اجمالي االواردات
القيمة	2197.91	1073.17	1795.10	2065.8	1853.14	8985.12
نسبة المساهمة %	24.46	11.94	19.98	22.99	20.62	100.00

يلاحظ تركيز الاستيراد بنسبة 24.46% للغذاء فى بلد يمكن ان يكون سلة غذاء العالم، ولذلك لابد من تنسيق الجهود لاحلال الواردات الزراعية والصناعية عبر استراتيجية تعتمد على الانتاج من اجل التصدير ولن يتاتى ذلك الا بقيام قاعدة التصنيع وتطوير البنيات التحتية للاستفادة من وفورات القيمة المضافة، ولذلك لابد من تضافر الجهود وتنسيق السياسات فى القطاع الاقتصادى بشكل متكامل من اجل النهوض بالزراعة والصناعة والاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمى وتوسيع التصدير الى اسواق دول الجوار التى بدات تستقبل الصادرات السودانية فى اتجاه التكامل الاقتصادى الاقليمى كذلك المساعدة فى توطيد الروابط الاقتصادية بين السودان والدول الصاعدة وتشجيع حركة التجارة والاستثمار .

الذهب:

أنخفضت أسعار الذهب السودانية خلال شهر أكتوبر الى 38.8 دولارللجرام مقارنة بموقف شهر سبتمبر والذى سجل حوالي 40.4 دولار .وهنالك إهتمام من الدولة لتشجيع عمليات التنقيب لمناطق مرشحة فى كل من نهر النيل ، شمال كردفان ، النيل الازرق ، والبحر الاحمر والشمالية . ومن المتوقع ان تسجل صادرات الذهب مليار دولار بنهاية العام الحالى .

جدول رقم (4) تفاصيل ميزان المدفوعات حتى سبتمبر 2010م

الربع الأول*	الربع الثانى	الربع الثالث	-
(1st Q.)	2nd Q.*	3rd. Q	-
139.43	-339.42	-567.04	أ - الحساب الجارى
2,731.25	2,433.01	2,552.95	الصادرات (فوب)
-2,063.49	-2,161.17	-2,964.07	الواردات (فوب)*
667.76	271.84	-411.12	الميزان التجارى (1+2)
-587.25	-573.55	-494.44	الخدمات
-301.28	-278.43	-7.72	الدخل
360.19	240.72	346.25	تحويلات جارية
467.74	-395.88	n.a	ب-حساب رأس المال و الحساب المالى
-175.37	-32.39	n.a	الاصول الاحتياطية
-431.8	767.7	n.a	أخطاء ومحذوفات
175.37	32.39	n.a	الميزان الكلى

– بيانات اولية

2-6 *عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية* :

ارتفع الحجم الكلي لإصدارات شهادات شهامة من 8795.63 مليون جنيه لشهر اغسطس الى 9179.98 سبتمبر 2010 ، فبلغت نسبة الاجانب في قطاع البنوك التجارية 0.43% ، و قطاع المؤسسات والصناديق بنسبة 0.13% ، كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 0.56%، ويتراوح متوسط العائدالسنوى على الشهادات المشاركة الحكومية فى السوق الثانوى لعدة اصدارات مابين 16% ، 14.5%. وهذا يدلل على ان شهامة اصبحت اهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة واحد اهم مواعين الادخار .

لم يطرأ أي تغيير على شهادات صرح مقارنة بالموقف السابق ، إذ بلغ الحجم الكلي لاصدارات شهادات صرح 2154.40 مليون جنيه في 30سبتمبر 2010، وسجلت نسبة الاجانب في قطاع المؤسسات والصناديق 7.24%. كما بلغت النسبة الكلية لاستثمارات الاجانب فى سوق الاوراق المالية 12.31%. وبلغ إجمالي حركة التداول في

السوق الثانوي بالنسبة لشهادات صرح في 20سبتمبر 11.75 مليون جنيه حيث بلغ عددها (117497) شهاده ،وبلغ متوسط العائد السنوي 16 % .

أغلق مؤشر سوق الخرطوم للاوراق المالية هذا الشهر مرتفعاً من (2،365.50) إلي (2،365.71) نقطة بفارق (0.21) نقطة عن مؤشر الشهر الماضي .فقد تم التداول في هذا الشهر في قطاعات: البنوك، التامين ، التجاري ،الصناعي،الاتصالات والوسائط ، الخدمات المالية، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية. فيما سجل قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى غياباً عن التداول هذا الشهر.

مقارنة بمؤشرات تداول الشهر الماضي فقد انخفضت مؤشرات: حجم التداول من (209،526،674.94) إلي (191،229،271.91) جنيه، عدد الصكوك من (589،811) إلي (645،581) صكاً، بينما ارتفعت مؤشرات : عدد الأسهم المتداوله من (589،811) إلي (7،391،953) سهما و عدد العقود المنفذة من (715) إلي (865) عقدا .

شهدت أسعار الأسهم في قطاع البنوك إنخفاض محدوداً خلال هذا الشهر، حيث انخفض سهم بنك التضامن الإسلامي من (1.30) إلى (1.24) جنيه و بنك فيصل الاسلامي من (2.50) إلى (2.48) جنيه، بينما استقرت أسعار أسهم كل من: البنك الإسلامي السوداني عند (0.20) جنيه، مصرف المزارع التجاري عند (0.70) و البنك السوداني الفرنسي عند (3.00) جنيه و ارتفع سعر سهم بنك الخرطوم من (0.80) الي (0.81) جنيه وبنك الاستثمار المالي من (1.07) الي (1.15) .

في قطاع التأمين استقرت اسعار الشركة السودانية للتأمين عند (0.10) وشركة اعادة التأمين الوطنية (سودان) عند (2.35) ،وفي القطاع التجاري ارتفع سعر الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة (9.50) الي (9.51)،و في القطاع الصناعي استقر سعر الشركة الوطنية للبترول (سودان) عند (2) جنيه وشركة النيل للاسمنت (ربك) عند (0.70)،وفي قطاع الإتصالات و الوسائط ارتفعت أسعار أسهم كل من: مجموعة سوداتل للإتصالات المحدوده من (1.69) إلى (1.76) جنيه بينما استقر سعر سهم شركة السينما السودانيه المحدوده عند(0.20) جنيه ، وفي قطاع الخدمات المالية، انخفض سعر شركة الهجرة للصرافة من (0.14) الي (. 013) بينما استقر سعر سهم السهم للخدمات المالية عند (2.28) جنيه، وفي قطاع الصناديق الاستثمارية، ارتفع سعر: صكوك الإستثمار الحكومية

الخامسةعشر من (104.05) إلى (106) جنيه، بينما استقر سعر كل من: صندوق الاستثمارات المتنوعة الثاني عند (10.15) ، جنيه صندوق جلوبل الامان عند (10.10) صندوق مجموعة الوطن الاستثماري الاول عند (10.06) ،صندوق المستثمر الثاني عند (10.20) جنيه جنيه صكوك الإستثمار الحكومية التاسعة عند (100.50) جنيه و صندوق النماء الثاني عند (10.10) جنيه و انخفضت اسعار كل من: صكوك الإستثمار الحكومية الرابعة عشر من (100.55) إلى (100.50) جنيه الاستثمار في الاوراق المالية السودانية الثاني من (10.30) إلى (10.05) وصندوق اجارة بنك الخرطوم من (10.35) الي (10.10) .

منحني العائد علي شهادات شهامة

شكل رقم (1) الشهادة رقم 43 اصدار 2009/10/1 حتي (2010/10/12)

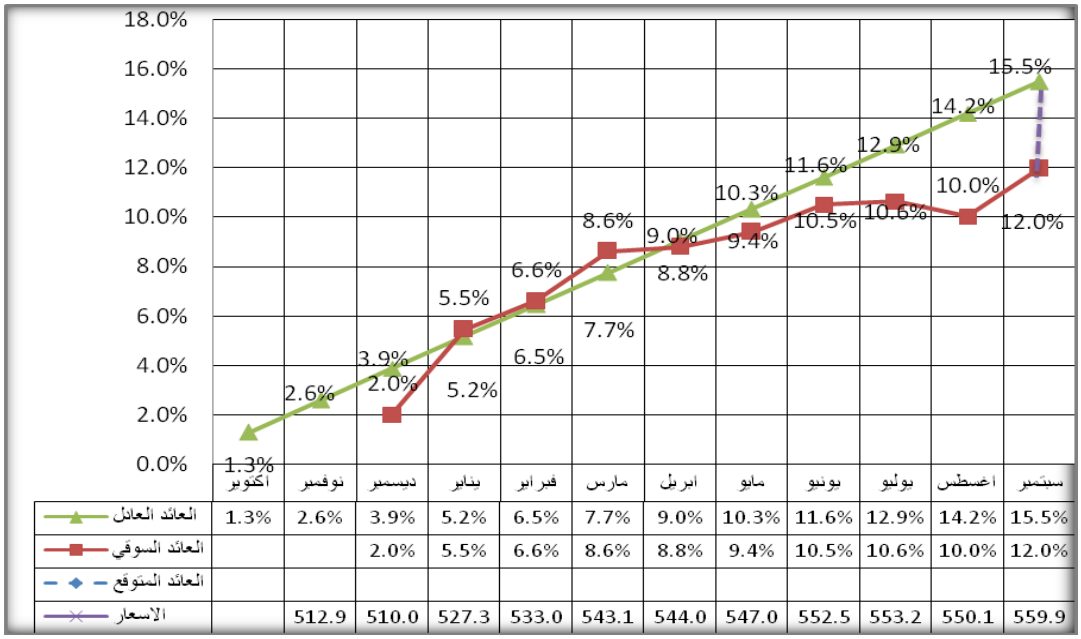

	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر
العائد العادل	1.3%	2.6%	3.9%	5.2%	6.5%	7.7%	9.0%	10.3%	11.6%	12.9%	14.2%	15.5%
العائد السوقي			2.0%	5.5%	6.6%	8.6%	8.8%	9.4%	10.5%	10.6%	10.0%	12.0%
العائد المتوقع												
الاسعار		512.9	510.0	527.3	533.0	543.1	544.0	547.0	552.5	553.2	550.1	559.9

بدات الشهادة 43 بمعدل عائد للقيمة السوقية اقل من القيمة العادلة ب. 1.9% ثم ارتفعت تدريجيا في يناير وفبراير لتحقق عوائد اعلي من القيمة العادلة وقليلا في ابريل ، وفي شهر مايو بلغ عائد الشهادة فى المتوسط 9.4% بسعر السوق و 10.3% بالسعر العادل. منذ يونيو وحتي الان تلاحظ هبوط العائد بسعر السوق عنه بالسعر العادل . شهد شهر اغسطس انخفاض العائد علي الشهادة عن شهر يوليو ب 0.6% وبانحراف كبير عن العائد المتوقع للشهادة بلغ اكثر من 4% ويعزي ذلك الي انخفاض التوزيعات الحقيقية علي شهادات شهامة والتي انخفضت الي 13% في توزيعات اغسطس 2010 وخلال سبتمبر ارتفع العائد علي الشهادة ليصل الي 12% – اخر شهر من عمر الشهادة– وهو اقصي

عائد يتوقع ان تحققه الشهادة وذلك نتيجة لانخفاض العوائد الفعلية ويرجع ذلك الى ارتفاع الطلب على الاوراق المالية بشكل عام ويعكس ذلك تحويل غالبية حملة الشهادات ارصدتهم الى الشهادات المصدرة حديثاً بالرغم من انخفاض العائد نسبياً .

شكل رقم (2) منحني العائد علي شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1 :-

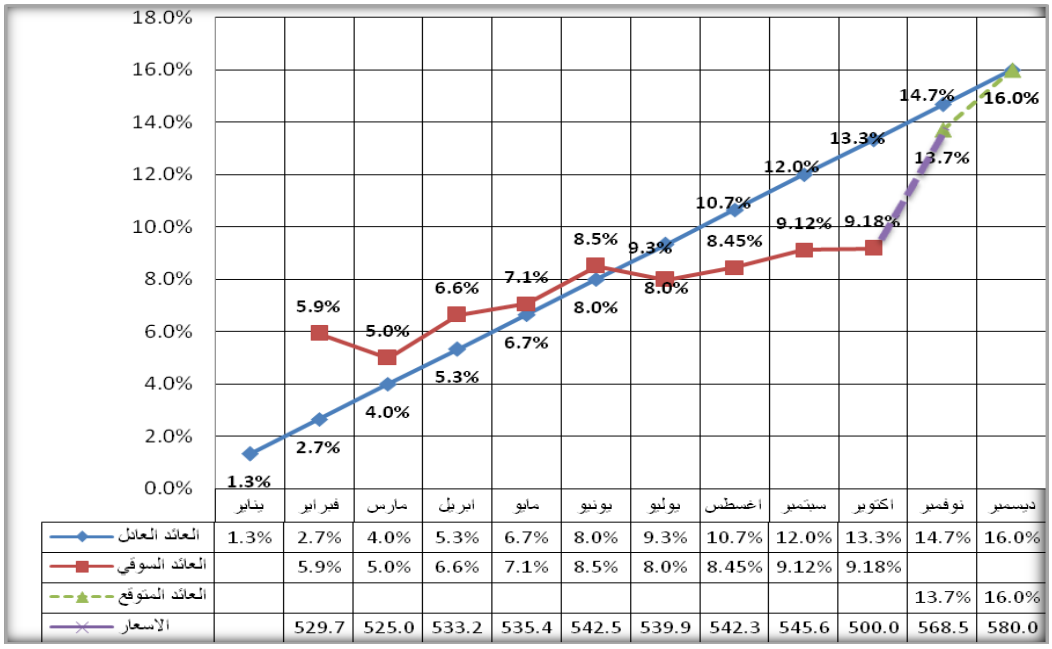

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
العائد العادل	1.3%	2.7%	4.0%	5.3%	6.7%	8.0%	9.3%	10.7%	12.0%	13.3%	14.7%	16.0%
العائد السوقي		5.9%	5.0%	6.6%	7.1%	8.5%	8.0%	8.45%	9.12%	9.18%		
العائد المتوقع											13.7%	16.0%
الاسعار		529.7	525.0	533.2	535.4	542.5	539.9	542.3	545.6	500.0	568.5	580.0

يلاحظ ان الفرق مابين العائد بسعر السوق والعائد بالسعر العادل في بداية تداول الورقة 44 بلغ 3.2% حيث عكست هذه الزيادة في عائد السوق قوة الطلب عليها وقلة المعروض ومنذ شهر مارس وحتي يونيو بدات اسعار السوق تقارب سعر الشهادة العادل . وفي اغسطس عكست اسعار السوق تراجعا مما جعلها اقل من السعر العادل بمتوسط يبلغ حوالي 2.3% حيث كان العائد بسعر السوق في اغسطس 8.45% وتبقي لتاريخ تصفيتها 4 اشهر مما يجعل العائد المتوقع للشهادة علي حسب توقعات السوق في حدود 13.5% بينما العائد المتوقع علي حسب نشرة الاصدار 16%.ارتفع العائد علي الشهادة خلال الشهر الحالي الي 9.12% بزيادة قدرها 0.67% عن شهر اغسطس الا انه مازال ادني من العائد بالسعر العادل وذلك نتيجة انخفاض العائد الفعلي للشهادات التي تمت تصفيتها في شهر اغسطس والتي بلغ متوسطها 13% وهنالك زيادة طفيفة فى معدل العائد على هذه الشهادة فى شهر اكتوبر حيث ارتفع الى 9.18% بالمقارنة مع شهر سبتمبر حيث كان العائد عليها 9.12% اى بزيادة قدرها 0.06% .

شكل رقم (3) منحني العائد علي شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1:

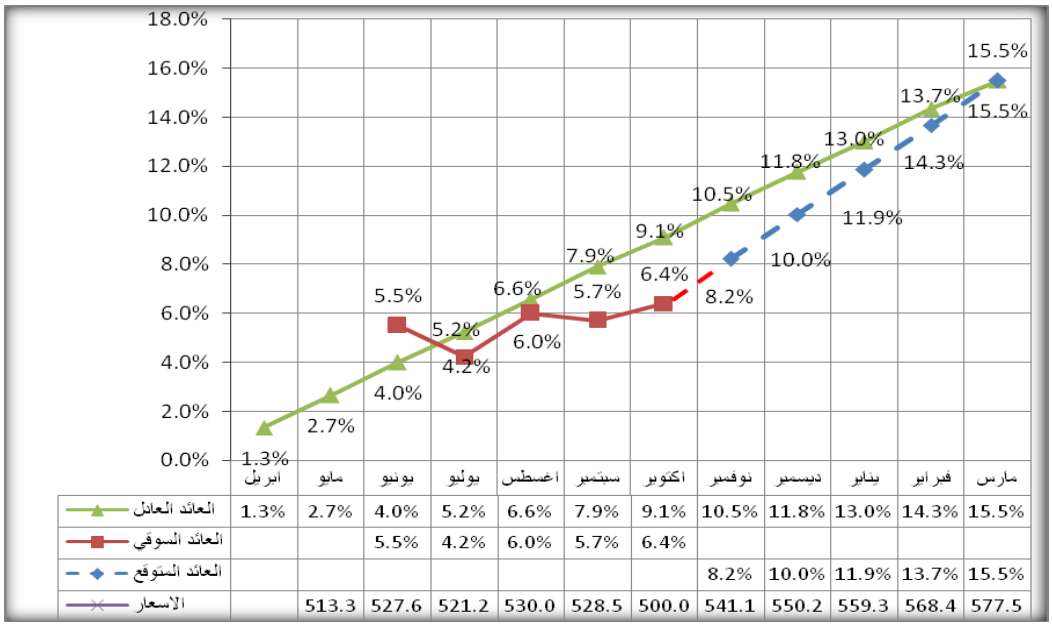

عائد الشهادة 45 المتوقع في حدود 15.5% علي حسب نشرة الاصدار حيث بدأ السوق بعائد يزيد قليلا عن العائد بالسعر العادل عند طرح الشهادة للتداول في يونيو. وشهد اغسطس زيادة طفيفة للعائد بسعر السوق مقارنة بشهر يوليو من 4.2% الي 6% الا انه مازال ادنى من القيمة العادلة بحوالى 06.% وتعتبر الشهادة هي الوحيدة التي شهد العائد عليها زيادة ظاهرة عن الشهر السابق مقارنة بالشهادات الاخري والتي شهد العائد عليها استقرارا للثلاث شهور السابقة. شهد شهر سبتمبر انخفاضاً واضحاً في العائد علي الشهادة مقارنة مع الشهر السابق وبانخفاض يصل الي 2.2% عن القيمة العادلة. فى شهر اكتوبر عاود العائد على الشهادة الارتفاع حيث بلغ العائد 6.4% حيث كان 5.7% مقارنة بعائد قدره 6% فى شهر اغسطس.

شكل رقم (4) منحني العائد علي شهادات شهامة 46 اصدار 2010/7/1:

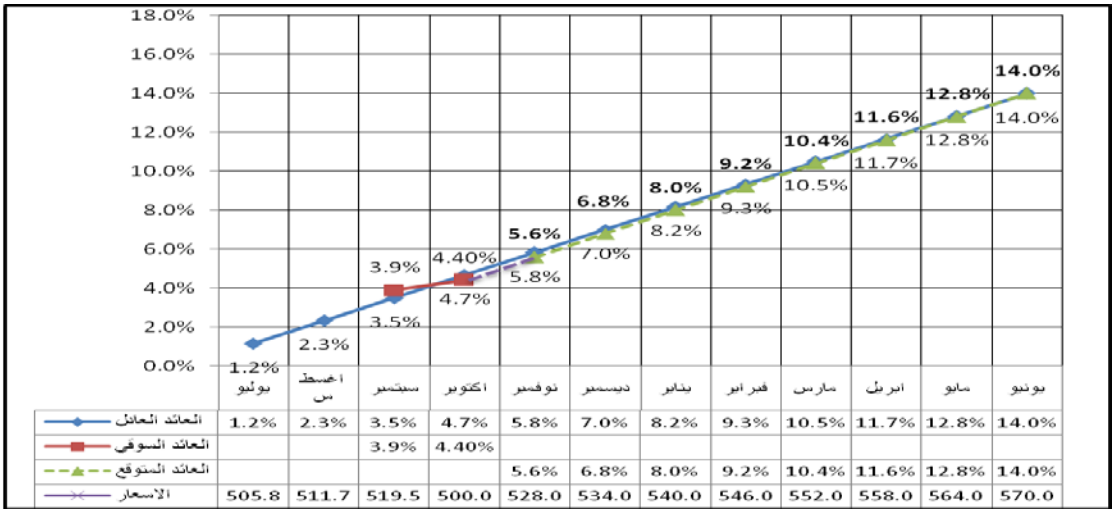

يعتبر شهر سبتمبر هو الشهر الاول من عمر الشهادة من حيث التداول في السوق الثانوي، وبالتالى فهى اصدارة حديثة نسبياً ويتوقع ان تتزامن مع اصدارة مصفاة الخرطوم والتى تم توريقها مؤخراً وتشير المتابعات الى ارتفاع الطلب على الاوراق المالية بشكل عام حيث تم استنفاد كل الشهادات المطروحة فى السوق الاولى، بدات هذه الشهادة بعائد قدرة 3.9% وهى تزيد عن القيمة العادلة بقليل. شهد هذا الشهر زيادة فى العائد على الشهادة حيث ارتفع من 3.9% فى شهر سبتمبر الى 4.4% فى شهر اكتوبر الا ان هذا العائد يقل عن العائد بالقيمة العادلة بحوالى 0.3%.

منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية

2 / شكل رقم (5):متوسط العائد علي صكوك الاستثمار الحكومية(صرح) للعام2010

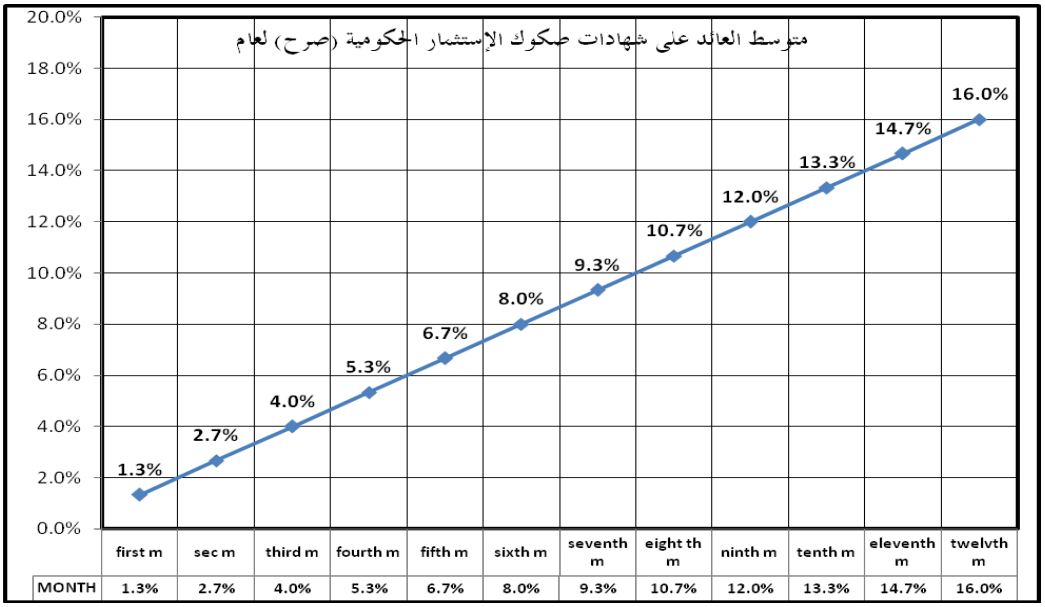

يوضح الشكل اعلاه عائد صكوك الاستثمار وفق نشرات الاصدار ويلاحظ ان تداول هذه الصكوك في السوق الثانوي محدود وان تم تداولها فلا تحقق عائدات تذكر ويعزي ذلك الي طبيعة هذه الاصدارات اذ توزع عائداتها بصورة ربع سنوية ونصف سنوية لبعض الاصدارات ، لكن من المتوقع ان تنشط عمليات السوق الثانوية لصرح فى الشهور القادمة لتوجهات البنك المركزى بتنشيط السوق المفتوحة لادارة السيولة من ناحية ولدرجة الاستقرار الذى حققته خلال الفترة الماضية مما شجع عدد كبير من المتعاملين الى التحول الى السندات وصكوك الاستثمار الحكومية بعد سداد وزراة المالية لمستحقات حملة الشهادات .

منحني العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية

شكل رقم (6)منحني العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية بالبنوك للعام2010

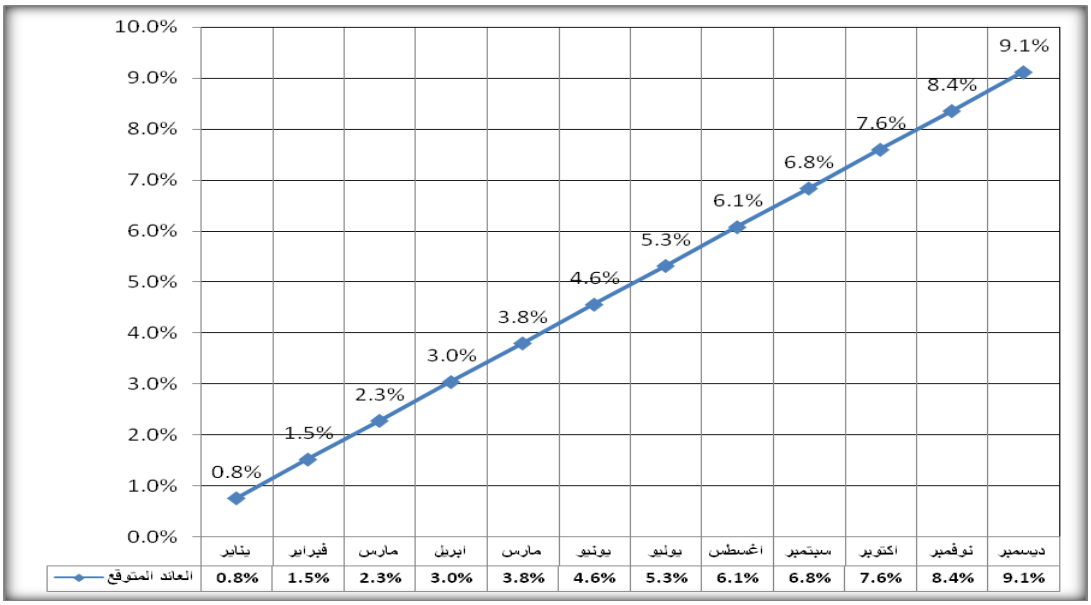

متوسط العائد المتوقع للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 في حدود 9.1% وذلك وفق تقديرات المصارف ، وهى من اعلى المعدلات فى العالم وهى تعكس خيارات المستثمرين والمدخرين واضعين فى الاعتبار معدلات التضخم وتغييرات سعر الصرف، بالرغم من تراجع العائد على الودائع الاستثمارية مقارنة بالسنوات السابقة الا ان قطاع كبير من الافراد والشركات ما زالت تحتفظ بودائع مقدرة طرف البنوك التجارية مما ساهم فى دعم قاعدة التمويل، ويرجع ذلك الى التسهيلات المصرفية التى يتلقاها المتعاملين فى فتح خطابات الاعتماد او تظهير مستندات عمليات التجارة الخارجية واستخراج خطابات الضمان والحصول على التمويل .

شكل رقم (7)منحني العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك

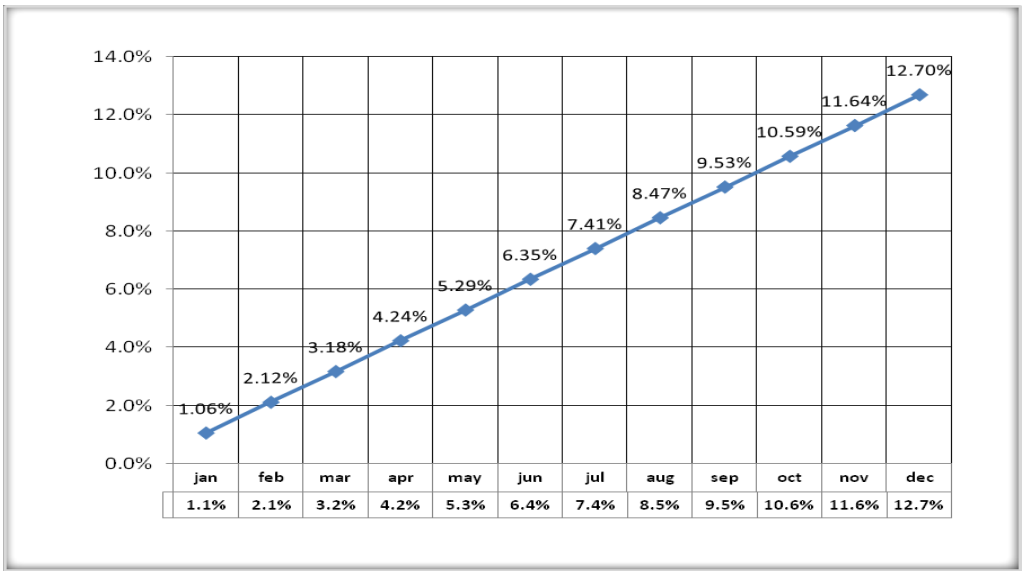

يشير المنحنى الى الاعلى العائد الكلى للاوعية الادخارية المختلفة وفقاً للاوزان الترجيحية فى الجدول (5) ومن المتوقع ان يبلغ العائد الكلى المرجح بنهاية العام 2010م حوالى 12.7% ، وهذا يشير الى ان كلفة التمويل فى الاقتصاد عالية نسبياً وبالتالى زيادة كلفة التمويل يمكن ان ترفع من معدلات التضخم ومن ناحية اخرى تمثل الارباح الموزعة على حملة الشهادت (شهامة وصرح) كلفة عالية لوزراة المالية، ولذلك لابد من التنسيق بين السلطات النقدية والمالية لاحتواء التضخم وتقليل تكاليف التمويل لتحسين الانتاج وزيادة تنافسية الصادرات.

جدول (5)اوزان الاوعية الادخارية المكونة للمنحني

اسم الوعـــاء الادخاري	القيمة (بملايين الجنيهات)	الوزن النسبي
الودائع الاستثمارية بالبنوك	8,581.6	45%
شهادات المشاركة الحكومية(شهامة)	8,280.12	44%
شهادات الاستثمار الحكومية(صـــرح)	2,116.7	11%
الاجمـــــــــــــــــــــــــــــالي	18,978.42	100.00

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزى– إدارة البحوث والتنمية